التحالف يشكل لجنة لـ"تهذيب" و"تشذيب" لمتابعة القانون

هيئة النزاهة تطالب البرلمان باستثناءات خاصة بشأن العفو العام

بغداد / المدى

أبدت هيئة النزاهة، مخاوفها من أن يشمل قانون العفو "مختلسي وسارقي" المال العام للدولة، مشيرة إلى أنها طرحت جملة من التحفظات على القانون.

وقال رئيس الهيئة علاء جواد في مؤتمر صحفي إن "قانون العفو وفق المسودة الأولية قد يكون محبطا بالمؤسسات القضائية ولكل الأجهزة الرقابية لأن القاضي والمحقق ورجل الشرطة بذلوا جهدا للوصول إلى حقيقة بعض المفسدين".

وأضاف أن "الهيئة أعلمت مجلس النواب باعتراضاتها الشديدة وملاحظاتها بشان الفقرات المتعلقة بالمختلسين والمفسدين للمال العام والذين قد يشملهم القانون".

وبين جواد أن "مجلس النواب كان قد طلب من الهيئة رأيها بشأن القانون ونحن أبدينا جملة من الملاحظات التي كانت عبارة عن تحفظات على الاستثناءات الموجودة في القانون والتي قد تشمل مفسدين"

وطالبت الهيئة، مجلس النواب بتعديل قانون العفو العام من خلال استثناء فئات محددة من القانون وعدم إطلاق سراحهم.

وتابع إن"الهيئة ثبتت ٦ فقرات تخص فئات معينة من المحكومين ودعت إلى استثنائهم من قانون العفو العام ومن تلك الفئات المحكومين بجرائم الاختلاس والفساد المالي والوثائق الدراسية المزورة بكافة مستوياتها وجرائم الفساد في ما يخص الأجهزة الرقابية".

وفي السياق ذاته قال ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، الأربعاء، إن التحالف الوطني الذي ينضوي فيه، شكل لجنة تهدف لـ"تهذيب" و"تشذيب" قانون العفو، مطمئنا القوى السياسية من أن القانون لن يمرر إلا بموافقة الكتل.

ولاقى قانون العفو العام ردود فعل متباينة ويصفه ائتلاف دولة القانون بـ"السيئ" وأنه يحوي الكثير من الثغرات في صيغته الحالية.

وقررت الحكومة مؤخرا سحب مسودة قانون العفو العام من مجلس النواب وإخضاعها للدراسة والنقاش قبل إقرارها بعد ملاحظات لوزارة حقوق الإنسان.

وقال عضو دولة القانون عباس البياتي في حديث لـ"شفق نيوز" إن "بين قانون العفو العام وبين تشريعه مسافة طويلة جدا"، مؤكدا "وجود خلافات كبيرة بين الكتل".

وأضاف "لا نريد تكرار أخطاء القانون السابق الذي صدر باستعجال لأنه ربط بقانون المحافظات وقانون الموازنة بل نريده قانونا متكاملا ويعطي فرصة لمن اخطأ ولا يخرج المدانين".

وفي القانون فقرة مثيرة للجدل وهي انه يعفى عفواً عاما عن العراقيين المدنيين والعسكريين الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البت أو لم تكتسب.

وبين البياتي أن "الكتل التي تدعو إلى تشريعه والمطالبة به تحاول توجيه رسالة فقط إلى جمهورها وقواعدها الشعبية"، معتبرا أن "هذه الكتل تعلم جيدا حجم التعقيد في القانون وحجم الخلاف عليه".

وكشف البياتي عن أن "التحالف الوطني شكل لجنة مصغرة لدراسة هذا القانون وتشذيبه وتهذيبه قبل أن يأتي للبرلمان وان التحالف الوطني لن يأتي بقانون دون أن تتوافق عليه كامل مكوناته".

إلى ذلك شدد النائب عن القائمة العراقية حسن شويرد الحمداني،الخميس، على الإسراع بحسم ملف العفو العام وإبعاده عن التجاذبات السياسية.

وأكد الحمداني في بيان تلقت المدى نسخة منه أن الحكومة العراقية والكتل السياسية مطالبة بالإسراع في التوافق على قانون العفو العام بشكل كامل ودون تأخير".

لافتا إلى ضرورة "الإسراع في حسم ملف قانون العفو العام وإبعادة عن التجاذبات السياسية" محذرا في الوقت ذاته "من إقرار القانون بصفقة واحدة مع قوانين مهمة أخرى مثل قانون المحكمة الاتحادية ومجلس مفوضية الانتخابات"، مضيفا ان "الحكومة العراقية والكتل السياسية مطالبة بإقرار هذا القانون من اجل إعطاء رسالة حقيقية عن أنها جادة في تحقيق المصالحة الوطنية".

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك،خلال استقباله صفاء الدين الصافي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، أن قانون العفو العام يسهم في الكثير من تفاصيله بإعادة اللحمة الوطنية والثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية فضلا عن أهمية المباشرة بمسائل المصالحة والسلم الأهلي والحفاظ على النسيج الاجتماعي.

وقال مدير مكتب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات محمد التميمي لوكالة /البغدادية نيوز/ عن المطلك قوله إن " قانون العفو العام له أهمية كبيرة بإعادة اللحمة الوطنية بين المواطن والأجهزة الأمنية في وقت تشهد فيه المنطقة انقسامات خطرة نريد أن نجنب العراق انعكاساتها السلبية "

وأضاف إن " القانون يسهم بشكل كبير بمسائل المصالحة الوطنية والسلم الأهلي والحفاظ على النسيج الاجتماعي "مشيرا الى انه " لايدعو إلى العفو عن الذين تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء "

وتابع التميمي إن " المطلك والصافي تطرقا الى جملة من القوانين والتشريعات في مقدمتها الموازنة العامة ومفوضية الانتخابات والمساءلة العدالة " لافتا الى "ضرورة تشريع عدد من القوانين التي أقرها أو سيقرها مجلس النواب لا سيما تذليل المشكلات التي تعترض سبل النهوض بالواقع السياسي في البلاد مؤكدا على أن " لا تكون القوانين المشرعة ارتجالية أو مرحلية وتصل إلى أهدافها التي تصب بمصلحة المواطن"

من جانبه عبر السيد الصافي عن شكره وتقديره لطروحات الدكتور المطلك موضحا أهمية التزام الكتل السياسية بالقوانين والعمل على تغيير بعضها بما يتماشى مع الدستور العراقي ومصلحة البلاد وظرفها الراهن.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

كما يؤكد القانون انه " يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

وقد لاقى مشروع قانون العفو العام ردود فعل "متباينة" من قبل الكتل السياسية مما عاق إقراره برغم أن رئيس اللجنة القانونية، خالد شواني، أعلن، في (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ الماضي)، عن انتهاء اللجنة من وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون العفو العام.

وسط اعتراضات جميع المكونات فيها

كركوك ترفض قرار مكتب المالكي بربط وزارتي الدفاع والداخلية بعمليات دجلة

بغداد / المدى

قرر مجلس محافظة كركوك رفض الأمرين الديوانيين ذي رقم ٣٧٢ و ١٦٠ الصادر من مكتب القائد العام للقوات المسلحة بربط تشكيلات وزارتي الدفاع والداخلية في محافظة كركوك بقيادة عمليات دجلة.

وذكر بيان لمكتب الاتحاد الوطني الكردستاني تلقت المدى نسخة منه أن "خلال جلسة مجلس كركوك الاعتيادية التي عقدها الخميس وبمقاطعة المجموعة العربية في مجلس المحافظة اقترحت الكتلة التركمانية في مجلس المحافظة تشكيل قيادة خاصة بمحافظة كركوك تحت اسم قيادة عمليات كركوك لاترتبط بمحافظة أخرى وتكون قيادتها من الضباط الأكفاء من أبناء المحافظة ومن كل القوميات وترتبط مباشرة بوزارة الداخلية إلا إن المقترح لم يحظ بالتصويت".

وأضاف " وضمن أجندته ناقش المجلس موضوع التعيينات المركزية التي تفرض من قبل الوزارات الاتحادية على المحافظة دون مراعاة خصوصية التنوع القومي والمناطقي للمحافظة وانتقدت لجنة التعيينات وأعضاء المجلس السياسة المنتهجة من قبل الوزارات تجاه المحافظة في عدم مراعاة التوازن القومي في تعييناتها المركزية التي تفرض دون التنسيق مع الإدارة والمجلس، والتي كانت آخرها تعيينات وزارة التربية التي أثارت انتقادات ورفضا من قبل قوميات ومكونات المحافظة نتيجة الغبن الحاصل بحقها دون قومية أخرى".

وأشار البيان إلى أن " المجلس رفض وبالإجماع تعيينات وزارة التربية الأخيرة وكافة التعيينات سواء من قبل الوزارات أو المديريات العامة في كركوك والتي لايتحقق فيها التوازن القومي، وضرورة إشراك ممثل عن لجنة التعيينات في مجلس المحافظة في لجان التعيين لمتابعة كافة التعيينات في الدوائر والوزارات وأشار إلى أن، المجلس رفض التعيينات التي تفرض من قبل الوزارات الاتحادية على المحافظة دون مراعاة خصوصية التنوع القومي والمناطقي للمحافظة، وانتقدت لجنة التعيينات وأعضاء المجلس السياسة المنتهجة من قبل الوزارات تجاه المحافظة في عدم مراعاة التوازن القومي في تعييناتها المركزية التي تفرض دون التنسيق مع الإدارة والمجلس، والتي كان آخرها تعيينات وزارة التربية التي أثارت انتقادات، ورفضت من قبل قوميات ومكونات المحافظة نتيجة الغبن الحاصل بحقها دون قومية أخرى.

وأضاف أن، المجلس شدد على ضرورة إشراك ممثل عن لجنة التعيينات في مجلس المحافظة في لجان التعيين لمتابعة كافة التعيينات في الدوائر والوزارات، فضلا عن اتخاذ الخطوات القانونية ضد كل دائرة ووزارة لا تلتزم بقرار مجلس المحافظة.

وتابع أن، المجلس قرر أيضا التريث في تخصيص الأراضي المشمولة بقرار إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، وقرارات لجنة شؤون الشمال في عهد النظام السابق، للمشاريع حتى البت النهائي بالموضوع، وحتى ورود التعليمات من وزارة العدل وتشريع قانون في مجلس النواب العراقي بإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل.

وتعارض الجبهة التركمانية وأطراف من عرب كركوك، تشكيل قيادة عمليات دجلة في محافظة كركوك من قبل مجلس الوزراء العراقي، معربين عن اعتقادهم بان هذه القوة ستسبب المشاكل مستقبلاً للمحافظة، نظراً لامتلاكها صلاحية تنفيذ عمليات عسكرية دون اطلاع الأجهزة الأمنية.

وكانت وزارة الدفاع العراقية قد أعلنت الاثنين الماضي عن تشكيل "قيادة عمليات دجلة" برئاسة قائد عمليات ديالى الفريق عبد الأمير الزيدي للإشراف على الملف الأمني في محافظتي ديالى وكركوك.

لكن اللجنة الأمنية في مجلس كركوك رفضت القرار على اعتبار أن "المحافظة آمنة ومن المناطق المتنازع عليها"، مؤكدة أن القرار "سيفشل من دون تنسيق مسبق بين حكومات بغداد وأربيل وكركوك".

وكان ديوان رئاسة مجلس الوزراء قد أصدر القرار المرقم ٣٧٢ حوّلَ بموجبه غرفة عمليات ديالى إلى غرفة عمليات دجلة. وبموجب القرار فإن كافة تنظيمات وزارتي الداخلية والدفاع في محافظتي ديالى وكركوك ستكون تحت إمرة غرفة عمليات دجلة.

وقال عضو مجلس محافظة كركوك عن قائمة الجبهة التركمانية، علي مهدي، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "إننا كطرف تركماني، لا نوافق على تشكيل أية قوة من خارج المحافظة بأي شكل من الأشكال، خاصة تشكيل (قيادة عمليات) قوات دجلة، لأنها لا تصب في مصلحة كركوك، ولم يبد أي طرف موافقته على تشكيل تلك القوات".

وأضاف مهدي إن "التركمان يؤيدون تشكيل قوة يوافق عليها كافة أطراف ومكونات المدينة، لأن تشكيل أي قوات في كركوك يتطلب موافقة كافة الأطراف، وليس فرضها من قبل بغداد دون استحصال موافقة مجلس محافظة كركوك".

وتبعد محافظة كركوك مسافة ٢٥٥ كم شمال العاصمة العراقية بغداد، ويبلغ عدد سكانها نحو مليون و ٢٥٠ ألف شخص، يمثلون أبناء القوميات الثلاث الكردية والتركمانية والعربية، وتقع ضمن المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان ويتسم الوضع الأمني في المحافظة بالتوتر وعدم الاستقرار.

من جانبه، قال النائب العام لتجمع صوت الوطن الحر /وهو من الأطراف الممثلة للعرب في كركوك/ كريم فدعوس لـ(آكانيوز) إن "هذه القوة مضادة لكركوك وليست في مصلحتها".

وأضاف إن "الطرف العربي يعتقد أن تشكيل أية قوة دون موافقة الأطراف الموجودة بكركوك، ستكون في مصلحة طرف محدد، ولكن لا يجوز حدوث ذلك في كركوك، لأن عدد القوات الموجودة داخل كركوك، بات قريباً من ان عدد سكان المدينة".

ونوه إلى انه "في حال تشكيل أية قوات ينبغي أخذ وجهات نظر كافة مكونات المحافظة ويكون جنودها من شباب المدينة نفسها، لأن عددا كبيرا عاطلون عن العمل".

وكانت كتلة التحالف الكردستاني في مجلس محافظة ديالى اعتبرت في الثالث من أيلول/ سبتمبر الجاري أن تشكيل قيادة عمليات دجلة له أبعاد سياسية واضحة، متوقعة أن يؤثر تشكيلها بشكل سلبي على الأوضاع الأمنية في ديالى وكركوك.

وعقد مجلس محافظة كركوك، اجتماعا أمس الخميس، لبحث تشكيل قوة (دجلة) الأمنية، فيما أعرب عضو في المجلس عن اعتقاده أن إنشاء القوة ينطوي على مخالفة دستورية، ولذلك ربما سيتم رفض القرار بغالبية الأصوات.

وقال عضو مجلس كركوك محمد كمال لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) أمس إن "تشكيل قوة دجلة ينطوي على خطأ دستوري وقانوني، لأن كركوك يتمتع بوضع خاص، ولا يجوز إنشاء أية قوة أمنية فيها" مبينا ان "هناك فرقاً في الأوضاع بين كركوك وديالى، فعلى سبيل المثال تقع محافظة صلاح الدين بينهما فكيف يمكن توحيد قوة أمنية بين محافظتين تفصل بينهما محافظة ثالثة؟".

وزاد بالقول "تشكيل قوة دجلة تقف وراءه دوافع سياسية، والهدف منه ضرب المكونين الكردي والتركماني، وليس لتحسين الظروف الأمنية في كركوك، وابرز دليل على هذا هو استهداف اللواء عدنان عبد الرزاق، ليثبتوا أن الشرطة ضعيفة والأمر يحتاج إلى تشكيل قوة دجلة".

وأشار كمال إلى أن "مجلس محافظة كركوك سيجتمع اليوم لمناقشة تشكيل القوة، وأنا على يقين أن القرار سيرفض بغالبية الأصوات، لأن تشكيل قوة بهذا الشكل ليس من مصلحة كركوك".

وتقع محافظة كركوك على مسافة ٢٥٥ كم شمال العاصمة بغداد، ويبلغ عدد سكانها نحو ٧٧٥ ألف نسمة بحسب تقديرات مصادر رسمية، وتضم مكونات متنوعة من الكرد والتركمان والعرب، وهي من ضمن مناطق النزاع بين بغداد وأربيل.

التحالف ينفي وجود أية أسماء مرشحة لشغل المناصب الأمنية

بغداد / المدى

نفى النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي وجود أية أسماء مرشحة لشغل منصب وزير الدفاع أو الداخلية.

ولا تزال الوزارات الأمنية شاغرة رغم مرور أكثر من عامين على تشكيل الحكومة الحالية بسبب الخلافات بين الكتل السياسية على الأسماء المرشحة لشغل تلك المناصب، وتدار تلك الوزارات حاليا بالوكالة إذ يدير رئيس الوزراء نوري المالكي وزارة الداخلية بينما تدار وزارة الدفاع من قبل وزير الثقافة سعدون الدليمي.

وقال الاعرجي لوكالة○الفرات نيوز□ الخميس " أنا عضو في الهيئة السياسية وعضو لجنة الإصلاح بالإضافة إلى عضو اللجنة المصغرة في لجنة الإصلاح الخاصة بملف الوزارات الأمنية ولم نستلم أية أسماء لمرشحي وزارة الدفاع أو الداخلية".

وأضاف إن" مايشاع في الإعلام من وجود أسماء محددة ومرشحة لوزارة الدفاع والداخلية كلها تكهنات ويراد بها المزايدة بين هذا الطرف وذاك"،مبينا انه" لا التحالف الوطني ولا القائمة العراقية حسما هذا الأمر ".

وتابع إن" السبيل الوحيد للتعجيل في حسم هذا الملف هو أن تقدم القائمة العراقية أسماء مرشحيها لشغل حقيبة الدفاع عندئذ تكون عملية الترشيح أمرا واقعيا وتسلم الحقائب لوزراء أمنيين اكفاء ".

يذكر أن مسألة اختيار الوزراء الأمنيين لا تزال معلقة بسبب عدم موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي على الأسماء التي قدمتها القائمة العراقية في وقت سابق لشغل الوزارات الأمنية وإبقائها تدار بالوكالة.

وماتزال بغداد والمحافظات مهددة بتفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات وأحزمة ناسفة وقبل أيام استهدف المصلون بمدينة الصدر سقط على أثرها العشرات بين شهيد وجريح.

تقرير جديد عن تفجير البرلمان يصل مكتب النجيفي

بغداد / المدى

كشفت اللجنة النيابية التحقيقية بشأن تفجير مبنى مجلس النواب الخميس، عن أنها سلمت رئاسة المجلس تقريرا مفصلا موثقا بالصور والإثباتات عن محاولة تفجير المجلس، مبينة أنها بانتظار إدراجه على جدول الأعمال لقراءته.

وانفجرت في الـ٢٨ من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي سيارة ملغمة يقودها انتحاري خارج باحة مجلس النواب العراقي وقتل سائقها وأصيب عدد بجروح مختلفة.

وعرضت اللجنة التحقيقية النيابية في وقت سابق جزءاً من التقرير بشأن حادثة تفجير السيارة الملغمة في باحة مجلس النواب ولاقى انتقادات نيابية واسعة على اعتباره تقريرا سطحيا.

وقال رئيس اللجنة التحقيقية اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) "نحن قدمنا تقريرا مفصلا موثقا بالصور لا يمكن إنكارها"، كاشفا عن وجود "اثنين من المعتقلين في السجن احدهما مخطط عملية التفجير والآخر منفذ".

وأوضح وتوت أن "المعتقلين من العراقيين"، معبرا عن أسفه "لعدم إدراج رئاسة مجلس النواب التقرير لغاية الآن على جدول أعمال المجلس".

وتخضع عملية الدخول إلى المنطقة الخضراء لسلسلة معقدة من عمليات التفتيش الالكتروني واليدوي من بينها التعرض لأجهزة الكشف عن المتفجرات وعجلات خاصة للمسح الإشعاعي.

وكان الجناح العراقي لتنظيم القاعدة في العراق قد تبنى التفجير الذي استهدف مجلس النواب العراقي وقال انه كان يستهدف المالكي.

ويأتي إعلان القاعدة عن مسؤوليتها في الهجوم بعد أيام من تفجر أسوأ أزمة في العراق على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بناء على اعترافات لأفراد من حمايته قالوا إنهم يتلقون أوامر منه مباشرة لتنفيذ هجمات ضد أفراد أمن ومسؤولين.